مجلة أبحاث نفسية وتربوية ـــــــــــــــــــ العدد 10 ـ جوان 2017، ص.ص.27 ـ 49

اتجاهات العمال المهنيين نحو قرار إلغاء المادة 87 مكرّر

بن كيحول محمد
طيباوي سعدية
جامعة المسيلة، الجزائر.

ملخص

تناولت هذه الدراسة اتجاهات العمال المهنيين نحو قرار إلغاء المادة 87 مكرّر، حيث تم معالجة هذا الموضوع من خلال عدة عوامل للبحث في مدى استجابة هذا القرار لتطلعات العمال المهنيين، بناءا على عدة متغيرات كالجنس والسن والحالة الاجتماعية والمستوى الدراسي، وخاصة ما يتعلق بالشق المادي ونظام الحوافز التي يكفلها هذا القرار. وذلك من خلال طرح التساؤل التالي:-ما هي اتجاهات العمال المهنيين المستوى الأول نحو قرار إلغاء المادة 87 مكرّر حيث هدفت هذه الدراسة إلى:

- التعرف على آراء العمال المهنيين نحو قرار إلغاء المادة 87 مكرّر. نظريا وميدانيا ومدى استجابة هذا القرار لتطلعاتهم،

– التعرف على الفروق بين اتجاهات العمال المهنيين نحو إلغاء المادة 87 مكرّر وفقا لمتغيرات الجنس،السن، الحالة الاجتماعية، المستوى الدراسي.

الكلمات المفتاحية: الاتجاهات. العمال المهنيين المادة 87 مكرر.

© مخبر التطبيقات النفسية والتربوية. جامعة قسنطينة 2. 2017

Résumé

La présente étude a pour objectif de connaître et d'analyser les attitudes des travailleurs vis-à-vis de l'application de la décision relative à l'abrogation de l'article 87 bis du code du travail définissant le salaire national minimum garanti (SNMG), en tenant compte de leurs variables sociodémographiques et socioprofessionnelles (genre, âge, état civil, niveau d'instruction, salaire et motivation).

Afin de répondre à la question centrale de cette étude: Quelles sont les attitudes des travailleurs vis-à-vis de l'application de la décision relative à l'abrogation de l'article 87 bis? Un questionnaire a été administré à un échantillon composé de 40 travailleurs du secteur sanitaire de Ain El Melh (Msila).

Les résultats de l'étude ont montré qu'il n'existe pas de différences statistiquement significatives relatives aux variables sociodémographiques et socioprofessionnelles des travailleurs. Ils ont montré également, que la décision relative à l'abrogation de l'article 87 bis du code du travail ne satisfait pas leurs attentes et aspirations socioprofessionnelles.

Mots clés: Attitudes, Travailleurs, Article 87 bis.

مُقدّمة :

موضوع تنمية وتسيير الموارد البشرية موضوع مركب وبالغ الأهمية، إذ أن الوقوف على هذا الموضوع يستدعي منا الإلمام بكل جوانبه وربطه بمواضيع مساوية له، لما لها علاقة ترابطية نظريا، وعمليا. (بوطة، 2015، ص 17).

ونجاح تسيير المنظمات الحديثة مرتبط بمدى نجاح تعاملها مع أفرادها من خلال عمليات التحفيز التي تقوم بها، لكسب ولاءهم، لان الاستيعاب يكون كل منظمة ، عبارة عن مجموعة من الأفراد يشتركون ويتعاونون لتحقيق أهدافها، وانه بدون العطاء والعمل الجاد ورضا الفرد عن منظمته ووظيفته ستتعثر هذه الأهداف وهو مفتاح نجاحها، نظرا لما يتسم به موضوع التحفيز من أهمية توجيه السلوك الإنساني، ما يحدد اتجاهات العمال نحو العمل بناءا على اتجاهاتهم نحو الأجور. (قلال، 2012، ص 1).

لذلك نلاحظ تسارعا ملحوظا تشهده الساحة المهنية من خلال التعديلات المستجدة على قانون الوظيف العمومي، وذلك بتغييره جذريا ومنها قرار إلغاء المادة 87 مكرّر حتى يستجيب لتطلعات الفئة العمالية.

إلا أن ردود الأفعال المسجلة على الجبهة الاجتماعية منذ صدور هذا القانون تدل على نتائج عكسية لما كان متوقع، من خلال كثرة الاحتجاجات التي ما هي إلا تعبيرا عن وجود اتجاهات مختلفة تلتقي عند عدم التقبل لما جاء به هذا التغيير، وهو ما يعكس بشكل مباشر على حجم الرضا المهني وعلى الدافعية للانجاز والعمل، عند مختلف عمال القطاع العام، وخاصة العمال المهنيين (صافي، 2012، ص 2).

من هنا كان لدراسة الاتجاهات أهمية كبيرة من طرف الباحثين، لما لها تأثير كبير على سلوكات العاملين، فإذا كانت اتجاهات العمال سلبية نحو بعض القوانين يكون لها اثر عكسي على الرضا المهني والدافعية نحو العمل وبالتالي على انجاز العمل وعلى إتقانه مما يؤدي إلى عرقلة التقدم والتطور والإنتاج وينعكس بشكل مباشر على حياة العمال الفردية والاجتماعية والمهنية.

هذا ما سنحاول التطرق إليه في دراستنا الحالية التي نحاول من خلالها الكشف على اتجاهات العمال المهنيين نحو إلغاء المادة 87 مكرّر، من خلال دراسة ميدانية على عمال القطاع الصحي، ومعرفة رد فعل هذه الفئة العمالية تجاه الزيادة الجديدة في الأجور والمنح والعلاوات ومدى رضاهم عن الحوافز المادية بصفة عامة، من خلال تقسيم هذه الدراسة إلى جانبين نظري وتطبيقي، حيث يضم الجانب النظري الذي يتناول طرح الإشكالية وفرضيات الدراسة، ثم نتناول أهداف الدراسة وأهمتها وتحديد المفاهيم الأساسية للدراسة، أما الجانب الميداني فيضم الإطار المنهجي للدراسة، من خلال التعريف بالمنهج المستخدم ومكان البحث ثم العينة وحجمها وكيفية اختيارها ثم الدراسة الاستطلاعية، ووصف أدوات القياس وخصائصها والأساليب المستعملة للدراسة، ثم نتعرض إلى نتائج الدراسة المتوصل إليها، ثم عرض الاستنتاج العام ومن ثم الخاتمة.

1 – الإشكالية: نتيجة لموجة غلاء المعيشة التي تعصف بالمجتمع الجزائري، ونظرا لمتطلبات الحياة اليومية بالإضافة إلى أزمة السكن جعل العمال الجزائريين البسطاء يعيشون تحت خط الفقر لأن مرتباتهم لا تكفي لسد حاجياتهم اليومية الضرورية، مما اثر سلبا على أدائهم المهني ودافعيتهم نحو العمل.

إن إشكالية الأجور في الجزائر جد معقدة، فالإشكال لا يكمن فقط قي حجم وقيمة تلك الأجور ،التي تعتبر الشغل الشاغل لوزارة المالية، وإنما في كيفية توزيع هذه الكتلة من الفوارق الموجودة بين المستويات المختلفة للأجور، وقد أرجع الخبراء الاقتصاديون في وقت مضى إشكالية الأجور إلى استمرار سريان المادة 87 مكرر والتي يفرض بموجبها الأجر الوطني الأدنى المضمون إذ تمنع صيغة هذه المادة عديد الفئات ذات الأجور المتدنية من الاستفادة من الزيادات المقررة من طرف الوزارة (سيراج، 2008، ص 2).

تجمع أغلبية الدراسات التي أجريت في ميدان علم الاجتماع التنظيم والعمل وعلم النفس الصناعي مثل دراسة Elton Mayo، على أن العامل يتأثر بمجموعة من الشروط المادية والمعنوية التي تحيط ببيئة العمل أو خارجها، ولعل أهمها السياسة المتبعة من طرف المؤسسة، وما يتعلق بها من نظام ومكافآت تشجيعية ووضع سياسة فعالة للحوافز، من أجل خلق جو اجتماعي مساعد بين مختلف القوى العاملة في المؤسسة. حسن حريم، 1998 عن (لرجان، 2010، ص 3).

من جهة أخرى أشار تقرير للديوان الوطني للإحصائيات إن آخر زيادة للأجر القاعدي سجل سنة 2007 برفع الأجر الأدنى المضمون من 10000 دج إلى 12000 دج، لكن الواقع يكشف عن عدم توازن في توزيع كتلة الأجور بين اليد العاملة المشغلة.

استنادا لذات الإحصائيات المتوفرة، فإن الفترة التي عرف فيها الأجر الأدنى المضمون ارتفاعا شهدت الأسعار أيضا زيادة لكن بصورة مضاعفة، فقد عرف الأجر الأدنى المضمون في الجزائر زيادة قيمتها 6000 دينار مابين 1994 و 2004، أي خلال عشرية كاملة، إلا أن هذه الزيادات بالإضافة إلى كونها جاءت بعد سنوات من التجميد

وإخضاعها للضريبة تآكلت بفعل الزيادات المستمرة في الأسعار والأعباء بفعل ارتفاع الأسعار التي تراوحت بين 100% و 500% خلال العشرية الأخيرة، وكان مؤشر الاستهلاك على المستوى الوطني يقدر بـ 100 عام 1989 ارتفع هذا المؤشر إلى 609.9 عام 2004 مقابل 565.5 عام 2002 و 557.5 عام 2001 أي أنه تضاعف خمس مرات خلال عشر سنوات. (سيراج، 2008، ص 3).

فأصبح العمال يتطلعون إلى تلبية حاجيات عائلاتهم اليومية لمن تمكن منهم من تكوين عائلة، وبعد الكثير من الاحتجاجات التي نظموها وبعد انتفاضة النقابات المستقلة كانت نقطة التحول، حيث أفرجت الحكومة على قرار إلغاء المادة 87 مكرّر التي تحدد الحد الأدنى الوطني للأجور والمرتبات ،المطبق على كافة القطاعات والذي يتم تحديده بنـاء على عدة اعتبارات مالية واقتصادية واجتماعية،لاسيما بسبب تطور الأسعار ومستوى المعيشة.

بعد قرار الحكومة إلغاء هذه المادة رأى بعض المختصين إن إلغاء المادة سابقة الذكر تمس في الواقع كافة الفئات العمالية، وترفع من قدرتهم الشرائية، في حين يرى آخرون أنها لم ترتقي إلى تطلعات العمال في تحقيق العيش الكريم، لأن هذه الزيادة في الأجور المترتبة عن إلغاء المادة 87 مكرّر، قد ألتهمها التضخم ولم تقدم الحل للعمال، ومن خلال بحثنا ونظرا لما يتسم له موضوع الاتجاهات حسب بوظريفة وآخرون (2008) من اهتمام نال مكانته الخاصة عند الباحثين السيكولوجيين، ولما يكتسبه من أهمية بالغة بالنسبة لحياة الأفراد والجماعات، ولكونها ذات انعكاسات جليـة وواضحة على سلوكياتهم، مما يؤثر بالضرورة في الحياة المهنية للعمال، وفي بنية المجتمع وتقدمه وتطوره. بوظريفة وآخرون، 2008 عن (صافي، 2012، ص 3).

لذلك فإننا نحاول أن نتعرف على رأي العمال المهنيين ــ والذين يعتبرون الأكثر استفادة من قرار إلغاء المادة 87 مكرّر ــ نحو هذا القرار من خلال طرح التساؤل التالي:

التساؤل العام:

– ما هي اتجاهات العمال المهنيين نحو قرار إلغاء المادة 87 مكرّر ؟

من خلال هذا التساؤل الرئيسي تندرج لدينا مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية :

– هل هناك فروق ذات دلالة بين اتجاهات العمال المهنيين من خلال إلغاء المادة 87 مكرّر تبعا لمتغير(السن، الجنس، الخبرة، الحالة الاجتماعية، المستوى الدراسي) ؟

– هل يستجيب قرار إلغاء المادة 87 مكرّر لتطلعات العمال المهنيين؟

2 ـ فرضيات الدراسة:

– توجد فروق ذات دلالة بين اتجاهات العمال المهنيين نحو إلغاء المادة 87 مكرّر تبعا لمتغير الجنس.

– توجد فروق ذات دلالة بين اتجاهات العمال المهنيين نحو إلغاء المادة 87 مكرّر تبعا لمتغير السن.

– توجد فروق ذات دلالة بين اتجاهات العمال المهنيين نحو إلغاء المادة 87 مكرّر تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية.

– توجد فروق ذات دلالة بين اتجاهات العمال المهنيين نحو إلغاء المادة 87 مكرّر تبعا لمتغير المستوى الدراسي.

– يستجيب قرار إلغاء المادة 87 مكرّر إلى تطلعات العمال المهنيين.

3 ــ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة اتجاهات العمال المهنيين ، والممثلين في مجتمع الدراسة بالقطاع الصحي (عسلي محمد) بعين الملح، نحو قرار إلغاء المادة 87 مكرر المحددة للحد الأدنى الوطني للأجور، والذي يمس بوجه الخصوص هذه الفئة والتي تعتبر الأكثر استفادة منه، حيث تم تطبيق هذا القرار من جانفي 2015، واعتمدنا في تحقيق أهداف هذه الدراسة على المؤشرات التالية:

– التعرف على آراء العمال المهنيين بالقطاع الصحي بعين الملح نحو قرار إلغاء المادة 87 مكرّر.

– التعرف على اتجاهات العمال المهنيين نظريا وميدانيا.

– التعرف على رأيهم ومدى استجابة قرار إلغاء المادة 87 مكرّر لتطلعات العمال المهنيين المادية والمعنوية.

– التعرف على الفروق بين اتجاهات العمال المهنيين نحو إلغاء المادة 87 مكرّر وفقا لمتغيرات الجنس، السن، الحالة الاجتماعية، المستوى الدراسي.

4 ـ أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة من خلال المؤشرات التالية:

– إن دراسة الاتجاهات لها تأثير كبير في كيفية تنمية السلوك الايجابي داخل المنظمة.

– الكشف عن اتجاهات العمال المهنيين نحو قرار إلغاء المادة 87 مكرّر، التي تعتبر إضافة جديدة تسهم في إثراء معرفة المسؤولين بمختلف مستوياتهم حول قيمة الزيادة الجديدة في الأجور.

– تكشف أهمية القرارات الحكومية، فيما يخص إلغاء المادة 87 مكرّر، هل هي فعالة أم مجرد حلول ترقيعية فقط.

– تعتبر هذه الدراسة أداة للمنظمات لاقتراح حلول جديدة للتعامل مع الأفراد، والعوامل المؤثرة عليهم في بيئة العمل.

5ـ المفاهيم الأساسية للدراسة:

– **الاتجاهات**: هو استعداد نفسي تظهر نتيجته في وجهة نظر الشخص حول موضوع من الموضوعات سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، ويعبر عن هذا الاتجاه تعبيرا بالموافقة عليه أو عدم الموافقة أو المحايدة، ويمكن قياسه بإعطاء درجـة لكل منها، يمكن من خلالها الوقوف على مدى قوة وضعف هذه الاتجاهات ومعرفة سلبياتها وإيجابياتها.العمري، 2008 عن (صافي 2012، ص 9).

إجرائيا: هو مجموعة من أراء واستجابات العامل نحو قرار إلغاء المادة 87 مكرر، ومدى قبوله ورفضه لهذا القرار ومدى تحقيقه لتطلعات العمال المهنيين، الممثلين في عمال القطاع الصحي بعين الملح كعينة دراسة وهذا اعتمادا على مجموعة من المحاور كسلم الأجور والمنح والحوافز.

- **العمال المهنيين:** كل الأشخاص الذين يؤدون عملا يدويا أو فكريا مقابل مرتب، في إطار التنظيم ولحساب شخص آخر طبيعي أو معنوي أو خاص يدعى المستخدم (الجريدة الرسمية، 2008، العدد 03).

إجرائيا: هم عمال الصيانة والنظافة بالقطاع الصحي الذين يقومون بالأعمال اليدوية البسيطة كتنظيف القاعات والمراحيض والساحات الخضراء، والذين يقعون في أسفل سلم الترتيب، ويعتبرون الأقل دخلا في الوظيفة العمومية والأكثر استفادة من إلغاء المادة 87 مكرر.

- **المادة 87:** يحدد الأجر الوطني الأدنى المضمون المطبق في قطاعات النشاطات بموجب مرسوم، بعد استشارة نقابات العمل والمستخدمين والتنظيمات النقابية الأكثر تمثيلا.(الجريدة الرسمية، 1990، العدد 01).

5 ـ 4 ـ المادة 87 مكرر: يشمل الأجر الوطني الأدنى المضمون المذكور في المادة 87 أعلاه، الأجر القاعدي والعلاوات والتعويضات مهما كانت طبيعتها، باستثناء التعويضات المدفوعة لتسديد مصاريف التي دفعها العامل.(الجريدة الرسمية،1997، العدد 61).

إجرائيا: هي نص قانوني من قانون العمل الجزائري الذي من خلاله يحدد اقل دخل شهري ممكن الذي يخص العمال المهنيين المستوى الأول بصفة خاصة والذي تتمثل مشكله في احتسابه بالإضافة إلى الأجر القاعدي كل العلاوات والتعويضات، مما يؤدي إلى انخفاض الأجور المتوقع ارتفاعها بعد إلغاء هذه المادة، لتمكين العمال من مستوى معيشي ملائم للظروف الاجتماعية.

6 ـ الدراسة الاستطلاعية:

6 – 1 – تعريف الدراسة الاستطلاعية :

تعتبر الدراسة الاستطلاعية من الخطوات الأولى في البحوث الاجتماعية والإنسانية، كونها تساعد الباحث على استطلاع الظروف المحيطة بالظاهرة التي نرغب بدراستها، وجمع البيانات و المعلومات عنها من اجل فهمها، والتعرف على العقبات التي قد تقف في طريق إجرائها ، للتحكم في الدراسة الأساسية ومن ثم صياغة مشكلة البحث صياغة دقيقة تمهيدا لدراستها دراسة معمقة.(بوعمرة، 2014، ص 136).

ونظرا لأهمية الاستطلاع قمنا بدراسة استطلاعية من خلال عدة زيارات لمستشفى عسلي محمد بعين الملح، وإجراء مقابلات مع بعض العمال المهنيين، التي كانت فحواها حول قرار الحكومة إلغاء المادة 87 مكرّر من قانون العمل، وحول ما ترتب عن إلغاء هذه المادة من استفادت مادية، ومعرفة مدى اهتمام العمال المهنيين بهذا الموضوع، وهذا ليساعدنا على بناء مقياس الاتجاهات المعد للدراسة ومعرفة أهم البنود التي تشكل هذا المقياس في صورته النهائية.

وتم أيضا من خلال هذه الدراسة الاستطلاعية تطبيق المقياس في صـورته الأولية على عينة متكونة من 20 عاملا، حيث سمحت الدراسة الاستطلاعية بتحديد أهم مؤشرات مقياس الاتجاهات وأهم صعوبات البحث وتهيئة الظروف لإجراء الدراسة النهائية.

6 – 2 – أهداف الدراسة الاستطلاعية:

لقد قمنا من خلال هذه الدراسة الاستطلاعية إلى تحقيق الأهداف التالية:

– التعرف على خصائص مجتمع الدراسة الأصلي والمتمثل في العمال المهنيين بالقطاع الصحي بعين الملح.

– تحديد حجم الدراسة الأساسية.

- بناء مقياس الاتجاهات على طريقة ليكرت في ضوء متغيرات معينة (الجنس، السن، الحالة الاجتماعية، المستوى الدراسي).

- تحديد الخصائص السيكومترية لمقياس الاتجاهات المستخدم في الدراسة (الصدق والثبات).

6 - 3 - عينة الدراسة الاستطلاعية:

بلغ عدد أفراد العينة التي خضعت للدراسة الاستطلاعية 20 عاملا مهنيا، وتم اختيارهم بطريقة عشوائية من المجتمع الأصلي المقدر بـ 40 عاملا.

6 - 4 – أدوات جمع البيانات:

كان من بين الأدوات المستخدمة في جمع البيانات هي الملاحظة "التي تعد إحدى وسائل جمع المعلومات المتعلقة بسلوكيات الفرد الفعلية ومواقفه واتجاهاته ومشاعره"، وتعطي الملاحظة معلومات تستخدم في بناء أدوات أخرى كالإستبانة، حيث قمنا بملاحظة المباشرة للعمال المهنيين أثناء أداء مهامهم لاختيار عينة الاستطلاع. ثم القيام باستخدام الأداة الثانية المتمثلة في المقابلة لجمع المعلومات، حيث تعد إستبانة شفوية يقوم من خلالها الباحث بجمع معلومات بطريقة شفوية مباشرة من المفحوص من أجل تحقيق أهداف الدراسة.(عليان وعنيم، 2000، ص 102).

تساعد المقابلة في بناء الأداة الثالثة المتمثلة في استبيان مقياس الاتجاهات، والذي يعتبر وسيلة لمعرفة استجابة المبحوثين لعبارات المقياس المعد بناء على الدرجة المتحصل عليها في هذا المقياس.

6 - 5 - تصميم مقياس الاتجاهات:

في هذا الإطار قمنا بتعديل مقياس أعد لقياس اتجاهات عمال القطاع العام نحو قانون الوظيف العمومي، أمر (06 - 03) الذي بناه صافي محمد في مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس العمل والتنظيم، وتم تعديل بنود هذا المقياس ليتلاءم مع أهداف بحثنا.

يتكون من 26 عبارة على شكل أسئلة مختلفة تتضمن كل واحدة منها ثلاث مستويات للإجابة هي: - غير موافق - أحيانا – موافق على غرار مقياس ليكرت، مع اختصار مستويات الإجابة من خمسة إلى ثلاث على سلم تنقيط يتراوح من 1 إلى 3 نقاط.

قمنا بتعديل بنود هذا المقياس بتغيير الأسئلة لتتلاءم مع أهداف بحثنا مكتفين بـ 20 عبارة بدلا من 26 عبارة، واعتمدنا على سلم التنقيط التالي:

- غير موافق (1 نقطة) – أحيانا (2 نقطة) – موافق (3 نقاط) كعلامات للبنود الايجابية المتمثلة في الأسئلة التالية: 1، 2، 3، 5، 6، 7، 8، 10، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، وتعكس هذه العلامات في البنود السلبية فتصبح – غير موافق (3 نقطة) – أحيانا (2 نقطة) – موافق (1 نقطة) في الأسئلة التالية: 4، 9، 11، 12، 13، وتنحصر الدرجات الكلية للعامل حول المقياس بين 20 و 60 نقطة.

سوف نعتمد على درجة 40 (20 x 2) كنقطة متوسطة تفصل بين ذوي الاتجاهات الايجابية والاتجاهات السلبية مع الإشارة إلى أن الدرجة الفاصلة في تحديد الاتجاه لكل فرضية يحدد بحسب عدد البنود لكل محور يقيس هذه الفرضية.

6 – 6 - وصف مقياس الاتجاهات:

يحتوي الاستبيان على عبارات تتناول مجموعة من المحاور تتوافق مع فرضيات الدراسة وهذه المحاور هي:

- معلومات عامة.
- **المحور الأول** حول اتجاهات العمال المهنيين نحو إلغاء المادة 87 مكرّر.
- **المحور الثاني** حول اتجاهات العمال المهنيين نحو سلم الأجور.
- **المحور الثالث** حول مدى استجابة إلغاء المادة 87 مكرر لتطلعات العمال المهنيين المستوى الأول.
- **المحور الرابع** حول سلم الأجور.

6 – 7 – الخصائص السيكومترية للأدوات:

أ- صدق المقياس:

– الصدق بالمقارنة الطرفية:

هو قدرة الاستبيان على التمييز بين طرفي الخاصية التي يقيسها، ويقوم على ترتيب الدرجات المتحصل عليها تنازليا أو تصاعديا في التوزيع، ثم يسحب 27% من المفحوصين من طرفي التوزيع، فيقارن بينهما بصفتهما مجموعتين متناقضتين تقعان على طرفي الخاصية، يطلق على احدهما المجموعة العليا وعلى الأخرى المجموعة الدنيا، ويستعمل أسلوبا إحصائيا ملائما وهو اختبار "ت" لدلالة الفرق بين متوسطين حسابيين.(معمرية، 2007، ص 158).

- جدول رقم (1): يوضح نتائج المقارنة الطرفية لمقياس الاتجاهات

العينة العليا n=6		العينة الدنيا n=6		قيمة ت T	درجة الحرية	مستوى الدلالة
المتوسط الحسابي م1	الانحراف المعياري ع1	المتوسط الحسابي م2	الانحراف المعياري ع2			
29	1.25	22.5	1.25	10.83	ن – 1 = 5	0.01

نلاحظ من خلال الجدول (1) أن قيمة "ت" تساوي 10.83 (المحسوبة) في حين أن قيمة "ت" المجدولة عند درجة الحرية 5 ومستوى الدلالة 0.01 تساوي 3.81 نستنتج أن هناك فرق دال إحصائيا بين المجموعتين (طرفي التوزيع) إذا فالمقياس صادق ويقيس فعلا ما وضع لقياسه.

ب ـ ثبات المقياس:

– الثبات عن طريق ألفا كرومباخ:

يعتبر معامل ألفا كرومباخ من أهم مقاييس الاتساق الداخلي للاختبار، ومعامل ألفا يربط ثبات الاختبار بثبات بنوده، فازدياد تباينات البنود بالنسبة إلى التباين الكلي يؤدي إلى انخفاض معامل الثبات.(معمرية، 2007، ص 168).

جدول رقم (02): يوضح نتائج حساب ألفا كرومباخ:

ألفا كرومباخ α	العينة n	مستوى الدلالة
0.760	20	0.01

وباستخدام spss تم تقدير معامل ألفا كرومباخ بالنسبة لمقياس الاتجاهات بـ 0.76 وهي دالة عند مستوى الدلالة 0.01 مما يعني أن المقياس ذو مستوى عالي من الثبات أي بمستوى ثقة 99 %.

6 – 8 – نتائج الدراسة الاستطلاعية:

من خلال إجراءات الدراسة الاستطلاعية تم تحقيق ما يلي:

– التوصل إلى تحديد خصائص مجتمع الدراسة الأصلي بدقة، والتي تمثلت في العمال المهنيين بمستشفى عسلي محمد عين الملح ولاية المسيلة.

– التوصل إلى تحديد حجم عينة الدراسة الأساسية والتي قدرت بـ 40 عاملا مهنيا.

– بناء مقياس الاتجاهات على طريقة ليكرت (التدرج الثلاثي) في ضوء متغيرات (الجنس، السن، الحالة الاجتماعية، المستوى الدراسي).

– تحديد الخصائص السيكومترية لمقياس الاتجاهات على طريقة ليكرت يتوفر فيه قدر عالي من الصدق والثبات.

7 – الدراسة الأساسية :

7 ـ 1 منهج الدراسة:

حسب موضوع دراستنا اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي لأنه الملائم لبحثنا هذا، و"يعتبر طريقة منتظمة لدراسة حقائق راهنة متعلقة بظاهرة أو موقف أو أفراد أو أحداث أو أوضاع معينة. بهدف اكتشاف حقائق جديدة أو التحقق من صحة حقائق قديمة وآثارها والعلاقات التي تتصل بها، وتغييرها وكشف الجوانب التي تحكمها.(سلاطنية و الجيلاني، 2014، ص 141).

7 ـ 2 ـ عينة الدراسة الأساسية:

تم اختيار العينة بالطريقة المسحية المتمثلة في العمال المهنيين بمستشفى عسلي محمد ببلدية عين الملح والذين يبلغ عددهم 40 عمالا، وقد تم توزيع 40 استمارة مكونة من مقياس لقياس الاتجاهات نحو قرار إلغاء المادة 87 مكرّر، وتم هذا التوزيع عن طريق رئيس العمال بالمستشفى، وفي الأخير تم استرجاع 40 استمارة كاملة كلها صالحة للمعالجة الإحصائية.

7 – 3 – حدود الدراسة: حدود هذه الدراسة بشريا وزمنيا ومكانيا، كالتالي:

– **الحدود البشرية:** الحدود البشرية للدراسة تتمثل في العمال المهنيين بالقطاع الصحي عسلي محمد بعين الملح ولاية المسيلة والذين تم اختارهم بطريقة مسحية حيث قدر عددهم بـ 40 عامل.

– **الحدود الزمانية:** الحدود الزمانية لهذه الدراسة خلال الموسم الجامعي 2015/2014، كانت بداية الدراسة يوم 16 جانفي 2015 وانتهت بتاريخ 10 أفريل 2015.

– **الحدود المكانية:** الحدود المكانية لهذه الدراسة تتمثل في ولاية المسيلة، بلدية عين الملح، من خلال المؤسسة الإستشفائية عسلي محمد لإجراء هذه الدراسة.

7 – 4 – أسلوب التحليل والمعالجة الإحصائية :

عند اكتمال المرحلة التطبيقية قمنا بتفريغ أداة الدراسة في الحاسوب بغرض تحليلها ومعالجتها عن طريق مجموعة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) النموذج 20 وذلك من أجل الحصول على الإحصائيات التالية:

– التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص الفردية لأفراد العينة ووصف البيانات وإعطاء فكرة عن حجم الفروق الموجودة بين مختلف إمكانيات كل سؤال.

– استخراج مقاييس النزعة المركزية (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية) لمعرفة مدى تماثل واعتدال أفراد العينة و لعرض تنظيم البيانات .

– استخدام اختبار "ت""t" لدلالة الفروق بين متوسطين حسابيين وذلك في قياس صدق المقارنة الطرفية لأداة الدراسة.

– استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي "ANOVA" في تحديد الفروق بين اتجاهات العمال المهنيين حول قرار إلغاء المادة 87 مكرّر تبعا لمتغير السن والحالة الاجتماعية والمستوى الدراسي.

– استخدام اختبار كاف " X^2 " تربيع لدلالة الفروق المشاهدة بين الأفراد ذوي الاتجاه الايجابي وذوي الاتجاه السلبي.

8 – عرض نتائج الفرضيات:

8 – 1 ـ عرض نتائج الفرضية الأولى:

نصت الفرضية الأولى على انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات العمال المهنيين نحو إلغاء المادة 87 مكرّر تبعا لمتغير الجنس، انطلاقا من هذه الفرضية ومن اجل التأكد منها سوف نلجأ إلى حساب الدلالة الإحصائية لمقارنة الفروق، في اتجاهات العمال المهنيين نحو قرار إلغاء المادة 87 مكرّر بين الذكور والإناث، وذلك باستخدام اختبار (ت) لدلالة الفروق بين مجموعتين منفصلتين وغير متساويتين، فكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (03): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات العمال المهنيين نحو قرار إلغاء المادة 87 مكرّر تبعا لمتغير الجنس

جنس وعدد أفراد العينة	المتوسط الحسابي X	الانحراف المعياري S
ذكور 30	31.06	6.64
إناث 10	31.30	4.08

من خلال الجدول رقم (03) نجد أن المتوسط الحسابي لدرجات الذكور بلغت $\overline{X}$ =31.06 ، وهي مساوية للمتوسط الحسابي لدرجات الإناث التي بلغت $\overline{X}$ = 31.30 على الرغم أن عدد الذكور(30) اكبر من عدد الإناث (20).

ولكن السؤال المطروح هو هل هناك فروق بين هذه المتوسطات؟

سيجيبنا جدول نتائج دلالة الفروق بين المتوسطات (ت) t على هذا التساؤل

جدول رقم (04) : يوضح دلالة الفروق (ت) بين اتجاهات العمال المهنيين تبعا لمتغير الجنس

قيمة ت	درجة الحرية	متوسط العينة		الاحتمال
T	Df	الأولى	الثانية	Sig
0.104	38	31.06	31.30	0.918

من خلال الجدول رقم (04) ومن نتائج الاختبار نجد أن قيمة احتمال المعنوية sig = 0.918 أي 91.8٪ وهي اكبر من مستوى المعنوية 5٪، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات العمال المهنيين نحو قرار إلغاء المادة 87 مكرّر تبعا لمتغير الجنس .

8 – 2 – عرض نتائج الفرضية الثانية:

نصت الفرضية الثانية على انه هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات العمال المهنيين نحو قرار إلغاء المادة 87 مكرّر تبعا لمتغير السن.ولكي نتأكد من صحة هذه الفرضية أو عدمها تم استخدام تحليل التباين الأحادي ANOVA، فكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (05): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات العمال المهنيين نحو قرار إلغاء المادة 87 مكرّر تبعا لمتغير السن

الاتجاهات	السن	المتوسط الحسابي X	الانحراف المعياري S
	من 20 إلى 30سنة	30.8	5.71
	من 31 إلى 40 سنة	31.5	7.29
	اكبر من 40 سنة	31.81	6.28

من خلال الجدول رقم (05) يتبين أن هناك فروق بين المتوسطات الحسابية لاتجاهات العمال المهنيين حول قرار إلغاء المادة 87 مكرّر تبعا لمتغير السن لحساب فئة (اكبر من 40 سنة) حيث بلغ 31.81 ، بينما المتوسط الحسابي لفئة (31 إلى 40 سنة) كان 31.5 هو مساوي للأول تقريبا، في حين بلغ متوسط الفئة (20 إلى 30 سنة) 30.8 = $\overline{X}$.

لكن السؤال المطروح هو هل هناك فروق دالة بين هذه المتوسطات ؟

وسيجيبنا جدول نتائج اختبار التباين الأحادي ANOVA على هذا التساؤل.

جدول رقم (06): يمثل تحليل التباين الأحادي لاتجاهات العمالالمهنيين نحو إلغاء المادة 87 مكرر تبعا لمتغير السن.

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف F	الاحتمالية Sig
بين المجموعات	2.017	2	1.009	0.025	0.957
ضمن المجموعات	1487.958	37	40.215		
المجموع	1489.973	39			

من الجدول رقم (06) ومن نتائج اختبار تحليل التباين أن F =0.025 أن قيمة احتمال المعنوية sig = 0.957 أي 95.7٪ وهي اكبر من مستوى المعنوية 5٪ وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات العمال المهنيين نحو قرار إلغاء المادة 87 مكرّر تبعا لمتغير السن.

8 – 3 – عرض نتائج الفرضية الثالثة:

نصت الفرضية الثالثة على انه هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات العمال المهنيين نحو قرار إلغاء المادة 87 مكرّر تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية. ولكي نتأكد من صحة هذه الفرضية أو عدمها تم استخدام تحليل التباين الأحادي ANOVA، فكانت النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (07): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات العمال المهنيين نحو قرار إلغاء المادة 87 مكرّر تبعا لمتغير الحالة العائلية

	الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابيX	الانحراف المعياريS
الاتجاهات	أعزب	4	٪10	28.25	4.03
	متزوج	32	٪80	31.03	6.07
	مطلق	2	٪5	34	5.65
	أرمل	2	٪5	30.5	6.36
	المجموع	40	٪100	30.87	5.80

يتبين من خلال الجدول رقم (07) أن هناك فروق بين المتوسطات الحسابية لاتجاهات العمال المهنيين المستوى الأول حول قرار إلغاء المادة 87 مكرّر تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية لحساب فئة (المطلقين) حيث بلغ 34، ينما المتوسط الحسابي لفئة (المتزوجين) كان 31.03 هو مساوي لفئة (الأرامل) تقريبا الذي بلغ 30.5، في حين بلغ متوسط فئة (العزاب) $\overline{X} = 28.25$..

لكن السؤال المطروح هو هل هناك فروق دالة بين هذه المتوسطات؟

وسيجيبنا جدول نتائج اختبار التباين الأحادي ANOVA على هذا التساؤل

جدول رقم (08): يمثل تحليل التباين الأحادي لاتجاهات العمال المهنيين نحو قرار إلغاء المادة 87 مكرّر تبعا لمتغير الحالة العائلية.

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف F	الاحتمالية Sig
بين المجموعات	242.93	3	80.97	1.487	0.235
ضمن المجموعات	1960.96	36	54.47		
المجموع	2203.90	39			

يتضح من خلال الجدول رقم (08) الذي يبين نتائج الاختبار أن F = 1.487 وان قيمة احتمال المعنوية sig= 0.235 أي 23.5٪ وهي اكبر من مستوى المعنوية 5٪ وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات العمال المهنيين نحو قرار إلغاء المادة 87 مكرّر تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية .

8 – 4 – عرض نتائج الفرضية الرابعة :

نصت الفرضية الرابعة على انه هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات العمال المهنيين نحو قرار إلغاء المادة 87 مكرّر تبعا لمتغير المستوى الدراسي. ولكي نتأكد من صحة هذه الفرضية أو عدمها تم استخدام تحليل التباين الأحادي ANOVA ، فكانت النتائج على النحو التالي :

جدول رقم (09): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات العمال المهنيين نحو قرار إلغاء المادة 87 مكرّر تبعا لمتغير المستوى الدراسي

الاتجاهات	المستوى الدراسي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري S
	بدون مستوى	32	5.43
	ابتدائي	30.38	4.51
	متوسط	32.68	5.85
	ثانوي	28.75	10.14

يتضح من خلال الجدول رقم (09) أن هناك فروق بين المتوسطات الحسابية لاتجاهات العمال المهنيين حول قرار إلغاء المادة 87 مكرّر تبعا لمتغير المستوى الدراسي لحساب فئة (مستوى المتوسط) حيث بلغ 32.68، ينما المتوسط الحسابي لفئة (بدون مستوى) كان 32 هو مساوي للأول تقريبا، في حين يأتي بعدها متوسط الفئة (مستوى ابتدائي) بقيمة 30.38 . وأخيرا فئة (مستوى الثانوي) بقيمة 28.75= $\overline{X}$.

لكن السؤال المطروح هو هل هناك فروق دالة بين هذه المتوسطات ؟

وسيوضح جدول نتائج اختبار التباين الأحادي ANOVA الإجابة على هذا التساؤل.

جدول رقم (10): يمثل تحليل التباين الأحادي لاتجاهات العمال المهنيين نحو قرار إلغاء المادة 87 مكرر تبعا لمتغير المستوى الدراسي.

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف F	الاحتمالية Sig
بين المجموعات	59.287	3	19.762	0.520	0.671
ضمن المجموعات	1368.088	36	38.002		
المجموع	1427.375	39			

من الجدول رقم (10) نلاحظ من نتائج الاختبار أن قيمة F= 0.520 و أن احتمال المعنوية sig= 0.671 أي 67.1٪ وهي اكبر من مستوى المعنوية 5٪ وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات العمال المهنيين نحو قرار إلغاء المادة 87 مكرّر تبعا لمتغير المستوى الدراسي.

8 – 5 – عرض نتائج الفرضية الخامسة:

نصت هذه الفرضية على أنه: يستجيب قرار إلغاء المادة 87 مكرّر إلى تطلعات العمال المهنيين، علما أن المحور الأول يمثل اتجاهات العمال المهنيين نحو قرار إلغاء المادة 87 مكرّر، والمحور الثاني يمثل اتجاهاتهم نحو سلم الأجور في حين أن المحور الثالث يمثل

مدى استجابة القرار إلى تطلعات العمال المهنيين، والمحور الرابع يمثل اتجاهاتهم نحو المنح والحوافز، ولاختبار صحة هذه الفرضية قمنا بتوزيع نتائج درجات الاستبيان على بنود المحور الثالث (7، 16، 17، 19، 20) لأن هذه البنود هي التي تعالج مدى استجابة القرار لتطلعات العمال المهنيين الذي يقيس هذه الفرضية، كما تم حساب الدلالة الإحصائية للفروق المشاهدة بين الأفراد ذوي الاتجاه الايجابي و ذوي الاتجاه السلبي بالاعتماد على الاختبار الإحصائي كاي مربع (كا^2).

جدول رقم (11): يبين نتائج اختبار كا^2 للفروق المشاهدة بين ذوي الاتجاه السلبي والايجابي في مدى استجابة القرار إلى تطلعات العمال المهنيين.

	استجابة القانون لتطلعات العمال المهنيين		كا^2 χ^2	درجة الحرية Df	الاحتمالية Sig
	اتجاه سلبي	اتجاه ايجابي			
التكرار	29	11	9.20	11	0.603
النسبة	٪72.5	٪27.5			

يتبين لنا من الجدول رقم (11) نتائج اختبار كا^2 = 9.20 أن قيمة احتمال المعنوية sig= 0.603 أي 60.3٪ وهي اكبر من مستوى المعنوية 5٪ وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بعدم استجابة قرار إلغاء المادة 87 مكرّر لتطلعات العمال .

نستنتج أن قرار إلغاء المادة 87 مكرّر لا يستجيب لتطلعات العمال المهنيين حيث عبر 37.5% من العمال بان القرار لا يتناسب مع المؤهل العلمي، ويرى 55% منهم أن القرار لا يمنح حوافز مرتبطة بالأخطار المهنية لطبيعة العمل، ويرى 60 % منهم أن القرار لا يضمن أي فرص للترقية والتكوين وتطوير القدرات، ويرى 45 % منهم أن القرار لا يُكفل فرصا لتحسين المستوى المعيشي للعامل، أي أن قرار إلغاء المادة 87 مكرّر لا يستجيب لتطلعات العمال المهنيين وتدل هذه النتائج على عدم تحقق الفرضية الخامسة من هذا البحث.

9 – الاستنتاج العام:

بعد عرض ومناقشة نتائج الدراسة الحالية المتمثلة في اتجاهات العمال المهنيين نحو قرار إلغاء المادة 87 مكرّر من خلال معاينة ميدانية لعمال القطاع الصحي، ومن خلال تفسير نتائج فرضيات البحث تم استخلاص جملة من الاستنتاجات تعرض فيما يلي:

– عدم تحقق الفرضية الأولى القائلة بـ: وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات العمال المهنيين نحو قرار إلغاء المادة 87 مكرّر تبعا لمتغير الجنس، ولم تظهر أي فروق معنوية كذلك على جميع أبعاد مقياس الاتجاهات نحو القرار تبعا لمتغير الجنس، وبالتالي نفي ما نصت عليه الفرضية الأولى، وقد تم تفسير ذلك أن كلا الجنسين من العمال كانت انعكاساتهم سلبية بسبب عدم رضاهم عما خلفه هذا القرار من زيادات في أجورهم، لتراجع القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار وعدم التحكم فيها، مما يجعل المرتب لا يلبي حاجاتهم اليومية، وهذا ساهم في تشكيل اتجاهات سلبية حول ما يأتي من تشريعات حول الجانب المادي بالإضافة إلى الشعور بالفجوة بين المشرع والواقع المعاش.

– **عدم تحقق الفرضية الثانية القائلة بـ:** وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات العمال المهنيين نحو قرار إلغاء المادة 87 مكرّر تبعا لمتغير السن ولم تظهر فروق معنوية كذلك على جميع أبعاد مقياس الاتجاه نحو قرار إلغاء المادة 87 مكرّر تبعا لمتغير السن، وبالتالي نفي ما نصت عليه الفرضية الثانية.

ويفسر أن كل الفئات العمرية كانت انعكاساتهم سلبية بسبب عدم قناعاتهم بالزيادة الموقعة في أجورهم لأنها لا تحقق طموحاتهم سبب ارتفاع الأسعار والتضخم لذا لم يكن هناك فروق في اتجاهاتهم حول قرار إلغاء المادة 87 مكرّر تبعا لمتغير السن لان لكل مرحلة عمرية لها متطلبات مادية لا يفي هذا القرار بإشباعها وتحقيقها.

– **عدم تحقق الفرضية الثالثة القائلة بـ:** وجود ذوق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات العمال المهنيين تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية (أعزب، متزوج،مطلق، أرمل)، ولم تظهر فروق معنوية كذلك على جميع أبعاد مقياس الاتجاه نحو قرار إلغاء المادة 87 مكرّر تبعا لمتغير

الحالة الاجتماعية، وبالتالي ما نفي نصت عليه فرضية الدراسة الثالثة، ويرجع ذلك إلى جملة الضغوط والمتاعب النفسية والاجتماعية التي يعاني منها جميع أطياف المجتمع مما كانت حالته الاجتماعية سواء كان أعزب مقبل على مشروع زواج أو أب أسرة أو مطلق أو حتى أرمل فكلهم يعانون من الضغوط المادية التي أرهقت الجميع وهذا ما يفسر عدم وجود فروق بين اتجاهاتهم نحو قرار إلغاء المادة 87 مكرّر التي لا ترقى إلى تطلعاتهم.

– عدم تحقق الفرضية الرابعة القائلة بـ: وجود ذوق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات العمال المهنيين تبعا لمتغير المستوى الدراسي، ولم تظهر فروق معنوية كذلك على جميع أبعاد مقياس الاتجاه نحو قرار إلغاء المادة 87 مكرّر تبعا للمستوى الدراسي. وبالتالي نفي ما نصت عليه فرضية الدراسة الرابعة. ويرجع ذلك إلى الشعور بعدم الرضا لدى غالبية العمال نحو مستويات الأجور والمنح التي يكفلها قرار إلغاء المادة 87 مكرّر لما تشهده مستويات المعيشة من تكاليف لم يعد بمقدور العامل التعامل معها بسبب محدودية العائد المادي، وهذا لجميع العمال بكل مستوياتهم الدراسية دون استثناء، لذلك لم يكن هناك فروق بين اتجاهاتهم نحو قرار إلغاء المادة 87 مكرّر تبعا لمتغير المستوى الدراسي.

– عدم تحقق الفرضية الخامسة القائلة بأنه "يستجيب قرار إلغاء المادة 87 مكرّر لتطلعات العمال المهنيين" تم تفسير ذالك بوجود فارق معتبر بين التطلعات المهنية للمواطنين وحجم الإشباع الذي تحقق من خلال هذا القرار في مجموعة من العوامل مثل: الراتب ، احترام المؤهل العلمي للعامل في التصنيف، ضمان حق الترقية وغيرها من الحوافز المادية والمعنوية.حيث بلغ تكرار ذوي الاتجاه السلبي 29 ما يوافق نسبة 72٪ في بنود الثالث مقارنة بتكرارات ذوي الاتجاه الايجابي التي بلغت 11 بنسبة قدرها 27.5٪ فقط.

خَاتِمَة :

لقد تبين من خلال نتائج هذه الدراسة وجود اتجاهات سلبية نحو إلغاء المادة 87 مكرر، وبالنظر إلى أهمية فئة العمال المهنيين في المجتمع وفي جميع مؤسسات الوظيف العمومي وما له من دور كبير في تسيير المؤسسات والحفاظ عليها وحمايتها، لكونها الطبقة المكلفة بالنظافة والحراسة مما يحتم ويفرض على الهيئات المختصة الحفاظ على هذه الشريحة اجتماعيا واقتصاديا لينعكس ذلك على الاستقرار الاجتماعي.

كما يجب الاهتمام بهذه الفئة العمالية في منظومة العمل بتقديم حلولا تتجاوز الجانب المهني إلى جوانب أخرى كالاستقرار النفسي والاجتماعي والمادي للأفراد، إلى استقرار وتنمية وتقدم تمس المجتمع برمته، لأنه من الضرورة إعطاء الأهمية الكافية للعنصر البشري داخل المنظمات (صافي، 2012، ص 141).

الذي يعتبر هدف أساسي للحصول على الأداء والسلوك المرغوب وتكون هذا من خلال الإشباع للحاجات الاقتصادية والاجتماعية، والتي لا تتحقق إلا بالإشباع النفسي والمادي وفقا لاتجاهاتهم وقيمهم في العمل (عمومن، 200، ص 143).

وحاولت هذه الدراسة الحالية الكشف عن اتجاهات العمال المهنيين نحو قرار إلغاء المادة 87 مكرّر وما ترتب عليها من زيادة في الأجور، وكذا التعرف على تطلعات العمال المهنيين واتجاهاتهم تبعا لمتغير الجنس، السن، الحالة العائلية، والمستوى الدراسي، وبعد تحليل وإثراء متغيرات البحث واختيار الأدوات الملائمة لجمع البيانات والمتمثلة في الملاحظة والمقابلة واستبيان لقياس الاتجاهات، وتطبيقه على عينة متكونة من أربعين عاملا مهنيا بالمؤسسة الإستشفائية عسلي محمد بعين الملح، وبعد جمع البيانات ومعالجتها إحصائيا وعرضها وتحليلها وتفسيرها ومناقشتها، بالاعتماد على التناول النظري وما توفر من دراسات سابقة لها علاقة بالموضوع توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات العمال المهنيين المستوى الأول تبعا لمتغير الجنس.

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات العمال المهنيين المستوى الأول تبعا لمتغير السن.

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات العمال المهنيين المستوى الأول تبعا لمتغير الحالة العائلية.

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات العمال المهنيين المستوى الأول تبعا لمتغير المستوى الدراسي.

– أن قرار إلغاء المادة 87 مكرّر لا يستجيب إلى تطلعات العمال المهنيين.

أي أن اتجاهات العمال كانت سلبية نحو هذا القرار بصفة عامة، عكس ما كان متوقعا من خلال فرضيات الدراسة ، هذا ما يدل على الأهمية الكبيرة لدراسة الاتجاهات لتحديد السلوك الإنساني داخل المنظمة، والسعي إلى تحقيق السلوك المرغوب من خلال تحول الاتجاهات السلبية إلى اتجاهات ايجابية نحو موضوع معين، وتحقيق أهداف معينة وفعالية وإشباع نفسي في العمل، مما جعل ميدان العمل بحاجة إلى مزيد من التنظيم في إطار ما تطالب به النقابات العمالية، وما توصلت إليه الدراسات العلمية في مختلف المجالات وخاصة مجال التنظيم العلمي والاهتمام بالعنصر البشري في ميدان العمل، على الرغم من صعوبة تحديد ظروف عامة تنظم الحياة المهنية للعمال، بسبب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الحاصلة في الجزائر والعالم ككل.

بناء على النتائج الدراسة يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات تتمثل في:

– إيجاد نظام مناسب وعادل للأجور لجميع الفئات العمالية يكون ملائما للتغيرات الاجتماعية.

– إتاحة الفرصة لمشاركة الشركاء الاجتماعيين (النقابات) في بناء القوانين التي تتعلق بالعمال و مستقبلهم المهني.

- الاعتماد على البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بتسيير وتطوير الموارد البشرية حتى يكون بناء القوانين والقرارات مبني على أساس علمي مدروس للواقع بكل متغيراته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .
- إعادة النظر في القانون الأساسي للعمال المهنيين لجميع مستوياتهم مما يتناسب مع تطلعاتهم، مقارنة لما تحقق في قطاعات أخرى في الوظيف العمومي.
- التحكم في أسعار السوق حيث أصبحت كل زيادة في الأجور يرافقها ارتفاع في الأسعار التي تلتهم كل زيادة في الأجور وتكون بدون أثر.
- تجسيد قيمة العمال في الواقع الاجتماعي من خلال إعادة الاعتبـــار المادي والمعنوي لهذه الفئة ولمهنتها.

قائمة المراجع

1 - **بلقاسم سلاطنية وحسان الجيلاني** (2014) **مدخل لمناهج البحوث الاجتماعية**، (ط 1)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

2 - **بشير معمرية**، (2007) **القياس النفسي وتصميم الأدوات**، (ط 2)، دار الحبر، الجزائر.

3 - **ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد نعيم** (2000) **مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيقية**، (ط 1)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان.

4 - **عبد الحميد بشير بوطة** (2015) **تنمية وتسيير الموارد البشرية جدلية المفهوم النظرية والواقع**، (بدون طبعة)، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان.

5 - **وهيبة سيراج** (2008) **دراسة اقتصادية قياسية على مدى عدالة الأجور**، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف.

6 - **حمزة قلال** (2012) **أثر نظام الحوافز على أداء المورد البشري في المؤسسات الإنتاجية**، رسالة ماجستير غير منشورة في إدارة الأعمال، جامعة الجزائر 3.

7 - **محمد صافي** (2012) **اتجاهات عمال القطاع العام نحو قانون الوظيف العمومي أمر (06 - 03) وعلاقته بالرضا المهني**، رسالة ماجستير غير منشورة في علم النفس تنظيم وعمل، جامعة الجزائر.

8 - **نسيمة لرجان** (2010) **نظام الحوافز وتأثيره على أداء الفرد داخل المؤسسة**، رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع، جامعة يوسف بن خدة الجزائر 2.

9 - **سهيلة بوعمر** (2014) **الاتجاهات النفسية الاجتماعية للطلبة الجامعيين نحو شبكة التواصل الاجتماعي "فيسبوك"**، رسالة ماجستير غير منشورة في علم النفس الاجتماعي، جامعة محمد خيضر بسكرة.

10 – **رمضان عمومن** (2005) **علاقة قيم العمل بالاتجاهات نحو بعض المتغيرات المهنية مشرفين – منفذين**، رسالة ماجستير غير منشورة في علم النفس التنظيم والعمل، جامعة الجزائر.

11 – الجريدة الرسمية، العدد 03 بتاريخ 2008.

12 – الجريدة الرسمية، العدد 02 بتاريخ 1997.

13 – الجريدة الرسمية، العدد 01 بتاريخ 1990.